شروط الانتاج وليس ذلك كما مر ولو تعرض ايضا لدفع ما يتوهم من
التكرار بين قوله على ما وجب وقوله وترتب الحد ولو كان يتوهم
وقد علمت ما هو فان لازم الحق لمضمون البيتين قبله نتيجة
صدقه اي بسبب اطراد صدقه وقوله وعدم تيقنه اي عدم تيقن
صدقه بسبب عدم اطراد صدقه بحسب المقدمات متعلق
بدفق صدق المقدمات بان طابقت مادتها الواقع وان لم
يتيقن ذلك اي المذكور من صدق المقدمات واستيفاء شروطهما
من حيث الصورة فقط او انتفيا معا ولم يميل لهما الا على القابلية
وهما لانتفاء صدق المقدمات في صدق النتيجة تارة وكذبها اخرى
فقد تهما في انتفا الاستيفا كما في لا شيء من الانسان بفرس وبعض
الفرس صاهل وكذبهما كما في لا شيء من الانسان بفرس وبعض
الفرس حيوان وصدقهما في انتفائهما معا كما في لا شيء من الانسان
بناطق وبعض الناطق حمار وكذبهما كما في لا شيء من الانسان
بناطق وبعض الاشياء من الناطق بحيوان ما يصح دعاه وهو
قوله من حيث يعلم صدقه وعدم تيقنه ولم يقل من حيث صدقه
وكذبه واعلم انه مهد لكلام المص في الفائدة في القسمي نقلا
عن العصام ان المراد في الموجبات الكلية التي هي اشرف النتائج
فلا يرد ان هذا انما يتم لو كانت النتيجة موجبة كلية اذ موضوع
السالبة لا يجوز ان يكون اخص او عندي الطالب ان يكون نقيضان
لهما نحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك وينبغي ان لا تقال
وقد يكون اعم نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق
لتوسطه وجمعه بين الطرفين الطرفين تنازعه كل من توسطه
وجمع واراد بجمعه بينهما مناسبة لهما وكونه وسيلة الى نسبة احدهما
للاخر فالعطف للتفسير دفع ان المراد المتوسط لفظا لانه انما يظهر في
الشكل الاول قال في الكبير وجه كونه وسطا في غير الشكل الاول
مع انه في غيره ليس متوسطا لفظا ولا نقول ان المراد بالاوسط
في الجمع بين الطرفين والذكر اولا واخرا كما في الرابع او اولا وكلا

غالبه

بان انتفى صدق المقدمات وعدمه او انتفاؤهما فقط من حيث الصورة

كما في

١٠٢

كما في الثالث اوسطا واخرا كما في الرابع الثاني واقول يمكن التزام ان
المتوسط لفظي في جميع الاشكال غير انه في بعضها بالفعل وهو الاول
وفي بعضها بالقوة وهو البقية لرجوعها الى الاول على انه لقائل
قال ان الحكمة الاهمية انما سميت بوجه شيء لا يتوقف على ثبوت
المناسبة بين ذلك الشيء وبين كل من تلك الامور بل يتوقف على ثبوتها
بينه وبين بعضها بعضه انما قال اذ لك لان الذي قدمه الشر
حتى دعا في باب لها والذي سيذكره المص ثلاث بلا اولية
هنا اي في قوله وما من المقدمات الخ وهذا اشارة لطيفة
الى انه كان ينبغي للناظم ان يجعل الاصغر والاكبر والاوسط اولا ثم
الصغرى والكبرى ثانيا ثم يحكم بوجوب الاندراج ثالثا لان
صنيعه مع تصويره ضر الحكم قبل التصور وما هي اشار بتقديم
هي الى ان صغرى خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات
حال من الضمير في الخبر صغرى او من صغرى بناء على اتيان
الحال من الخبر وحذف صدر الصلة جائز للطول وخبرها قوله فيجب
الخ قال في الكبير واعلم انه جرى على السنة القوم صغرى وكبرى واصغر
واكبر وليس المعنى ان كانوا لا يريدون تفضيلا على معنى من
وانما يريدون معنى فاعلة وفاعل او تفضيلا مطلقا فصحت
المطابقة وان لم توجد ال ولا الاضافة كما قال ابن هاني كان صغرى
وكبرى من فقاقعها حصباء در على ارض من الذهب وكما تقول النحويون
جملة صغرى او كبرى والمقصود فاضلة صغرى او كبرى اي كل
فرد الخ اشارة الى تقدير مضاف اخر فتكون جملة المضافات
المقدرات اربعة اثنان بين المدرج والضمير واثنان بين فرد
مجرى هذا اي فيجب الاندراج افراد اصغر هكذا مفهوم اوسط اكبر
ولو كان اي الاوسط مساويا للاصغر غايته انه هنا عموم وهو
الاندراج ليس الحال لان ماهية كل شخص فيه عارضة اعم من ذاته
قال في الكبير فاذا قلت كل انسان ناطق وكل ناطق جسم فالمراد من الانسان
افراده فالمندرج في الناطق كل فرد فرد بخصوصه وكذا لو قلت في الصغرى

في

Copyright © King Saud University